AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/640
S/1998/1037
4 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٦٢ و ١٥٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
إنشاء محكمة جنائية دولية

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إليكم من صاحب السعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل جمهورية قبرص الشمالية التركية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تسنى تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٦٢ و ١٥٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال
السفير
الممثل الدائم

091198 091198 98-33818

مرفق

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة
من السيد آيتوغ بلومر إلى الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى بيانات الممثلين القبرصيين اليونانيين في جلسة اللجنة السادسة المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال المعنون "إنشاء محكمة جنائية دولية" والتي تضمنت ادعاءات لا أساس لها تهدف إلى تشويه طبيعة المسألة القبرصية. وبما أنه يجري حاليا حرمان الطرف القبرصي التركي من حقه في تناول الكلمة في اللجنة المذكورة، فأنا مضطر إلى الرد على هذه الادعاءات كتابيا.

قبل كل شيء، أود أن أذكّر الطرف القبرصي اليوناني، الذي يصف جمهورية قبرص الشمالية التركية بأنها "مناطق محتلة" أو "كيان غير قانوني" بأن الاحتلال الوحيد في قبرص هو الاغتصاب والاحتلال المتواصل من جانب الطرف القبرصي اليوناني لمقعد حكومة جمهورية قبرص الثنائية القومية المنشأة بموجب معاهدات دولية في ١٩٦٠. وبالتالي، فإنه ليس للنظام القبرصي اليوناني المغتصب أو ممثليه أي حق في التشكيك في شرعية جمهورية قبرص الشمالية التركية، بوصفها دولة مستقلة أنشئت من خلال ممارسة الشعب القبرصي التركي لإرادته الحرة والديمقراطية.

إن الممثل القبرصي اليوناني يؤدي، دون احتشام، دور "الضحية" في قبرص في حين أن تقارير متتالية للأمين العام للأمم المتحدة والصحافة الدولية تقيم دليلا ماديا مستفيضا على وجود حملة تطهير عرقي منتظمة شنها القبارصة اليونانيون ضد الشعب القبرصي التركي في أثناء الفترة ١٩٧٤-١٩٦٣. ونتيجة لعملية التقتيل التي قام بها القبارصة اليونانيون بقوة السلاح، قتلت أو شوهت أو جرحت آلاف من القبارصة الأتراك؛ وقد أخرج ربع مجموع السكان القبارصة الأتراك من ١٠٣ قرى إذ حاول القبارصة اليونانيون، بصورة منتظمة، القضاء على التراث التركي الإسلامي لقبرص، من خلال هدم المساجد والأماكن المقدسة، وغيرها من أماكن العبادة الإسلامية في مختلف أنحاء الجزيرة (صدرت كتذييل للوثيقة A/53/519-S/1998/973 قائمة بالمساجد والأماكن المقدسة الإسلامية التي هدمها القبارصة اليونانيون أو ألحقوا بها أضرارا حتى تاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤). ومنذ ١٩٦٣، لم ينفك القبارصة الأتراك يُرغمون على العيش في مناطق محاصرة متناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة، في ظروف يرثى لها، ويتعرضون لقيود اقتصادية قاسية وهم محاصرون من عناصر قبرصية يونانية مسلحة.

واليوم، يتبع الطرف القبرصي اليوناني سياسة تصعيد وتوتر على الجزيرة في سياق مبدأ العمل العسكري المشترك مع اليونان ويواصل فرض حظر شامل لا إنساني على قبرص الشمالية بغية عزل الشعب القبرصي التركي سياسيا وإعاقة تنميته الاقتصادية والاجتماعية. إن تدابير الحظر اللاإنسانية المطبقة حاليا

بأقصى شدة ضد الشعب القبرصي التركي تتراوح من حرمانه من حق التمثيل في المنابر الدولية، إلى منع أو تقييد السفر والاتصال بالعالم الخارجي؛ والحد من التجارة والسياحة؛ وإعاقة العلاقات الثقافية والرياضية بين الشعب القبرصي التركي والبلدان الأجنبية.

ونظرا لما سبق، يكاد ألا يكون هناك أي حاجة للتأكيد على أن حضور تركيا في الجزيرة، المنبثق من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، ضرورة أمنية حيوية للقبارصة الأتراك، إذ أنه يعمل بمثابة رادع ضد تكرار العدوان اليوناني - القبرصي اليوناني. وأمام الحشد الذي لم يسبق له مثيل للأسلحة والقوات المسلحة من جانب الإدارة، الذي يشمل شراء نُظم القذائف س - ٣٠٠ المعقدة، وتشييد قاعدة بافوس الجوية العسكرية وتدشينها، والتشييد الجاري حاليا لقاعدة زيغي البحرية في جنوب قبرص لكي تستخدمها اليونان، تصبح ضرورة الإبقاء على الرادع التركي أكثر جلاء من أي وقت مضى.

وبخصوص "استعمار" قبرص الشمالية المزعوم، ينبغي إبراز أن الطرف القبرصي اليوناني هو الذي لم ينفك أبدا، بالاشتراك مع اليونان، يحاول تغيير الطابع الديموغرافي لقبرص، وذلك ليس فقط بإدخال آلاف المستوطنين من اليونانيين إلى الجزيرة بل وكذلك بمحاولة "تطهير" قبرص من سكانها الذين هم من أصل تركي. وفي الوقت الحاضر، تواصل الإدارة القبرصية اليونانية قبول عشرات آلاف الأشخاص من بلدان أخرى، ونتيجة لتساهل سياساتها المتعلقة بالهجرة، أصبح جنوب قبرص، على نحو ما أوردته على نطاق واسع مصادر موثوقة فضلا عن الصحافة الدولية، مركزا لغسل الأموال، ولتهريب المخدرات والأسلحة، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة (انظر على سبيل المثال تقرير الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات المعنون "غسل الأموال والجرائم المالية: التقارير القطرية" الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٨).

إن جميع الأطراف الراغبة في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع القبرصي ينبغي أن تتوقف عن التغاضي عن الجهود التي تبذلها الإدارة القبرصية اليونانية، التي تسيء استعمال منابر مثل الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز، لذرف دموع التماسيح وإظهار نفسها في موقف الضحية في قبرص، في حين أنها تسعى في الحقيقة، على أساس انتحالها تسمية "حكومة قبرص" إلى الحصول انفراديا على العضوية في الاتحاد الأوروبي، في تحد تام لاتفاقات ١٩٦٠ الدولية وللمساواة في السيادة بين الشعبين في قبرص. إن الطرف القبرصي اليوناني، طالما نجح في تمثيل دور الضحية هذا، لن يكون له أي حافز على السعي إلى تحقيق تسوية شراكة مع الطرف القبرصي التركي استنادا إلى الحقائق القائمة في الجزيرة.

وسأكون ممتنا لو تسنى تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٦٢ و ١٥٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل
جمهورية قبرص الشمالية التركية